للنشر الفوري

بنك الإمارات دبي الوطني يعلن نتائج النصف الأول لعام ٢٠١١

أداء مالي قوي

ارتفاع صافي الأرباح في النصف الأول لعام ٢٠١١ بنسبة ٤٣ % ليصل إلى ٢.٢ مليار درهماً

دبي – ٢٥ يوليو ٢٠١١

أعلن بنك الإمارات دبي الوطني، البنك الرائد في المنطقة، اليوم عن نتائجه المالية للنصف الأول من العام والمنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠١١.

أبرز النتائج المالية

- **صافي الأرباح للنصف الأول من عام ٢٠١١ بلغ ٢.٢ مليار درهماً**، بارتفاع بنسبة ٤٣% مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٠.
- **صافي الأرباح للربع الثاني من عام ٢٠١١ بلغ ٠.٧ مليار درهماً، بارتفاع بنسبة ٨٥% مقارنة بالربع الثاني من عام ٢٠١٠.**
- **ارتفعت ربحية السهم للنصف الأول من عام ٢٠١١ بنسبة ٤٧%** لتصل إلى ٠.٣٦ درهماً (النصف الأول من عام ٢٠١٠: ٠.٢٥).

- **مؤشرات مشجعة للإيرادات خلال النصف الأول من عام ٢٠١١:**

- استقرار صافي دخل الفائدة للربع الثاني من عام ٢٠١١ مقارنة بالربع الثاني من عام ٢٠١٠ وارتفاعه بنسبة ٥ % عن الربع الأول من عام ٢٠١١ نتيجة تحسن صافي هامش الفائدة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١١ .
- تحقيق نمو في الدخل دون الفوائد في النصف الأول من عام ٢٠١١ بنسبة ٣% مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٠.

- **شهد النصف الأول من عام ٢٠١١ المزيد من الإعداد الأمثل للميزانية العمومية وتقليص المخاطر:**

- ارتفعت مخصصات انخفاض القيمة الائتمانية بشكل كبير بنحو ١.٦ مليار درهماً ، لتغطية أية احتياجات مستقبلية وبذلك بلغ مجموع تلك المخصصات ٣.٨ مليار درهماً، أو ٢.٤% من الأصول موزونة المخاطر الائتمانية.

- شهدت القيمة الدفترية للاستثمار في شركة الاتحاد العقارية إنخفاض بنحو ٥٠٠ مليون درهماً في الربع الأول من عام ٢٠١١.

- نتج عن عملية الشراكة الإستراتيجية **لنتورك إنترناشيونال** والتي اكتملت خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ **أرباحاً بقيمة ١.٨ مليار درهماً.**

- **ارتفع إجمالي الأصول بنسبة ١ % ليصل إلى ٢٨٨.١ مليار درهم** مقارنة بمبلغ ٢٨٦.٢ مليار درهم بنهاية عام ٢٠١٠.

- **بلغت قروض العملاء ١٩٣.٢ مليار درهماً، بانخفاض بنسبة ٢%** بعد أن كانت ١٩٧.١ مليار درهم بنهاية عام ٢٠١٠.

- **بلغت ودائع العملاء ٢٠٠.٥ مليار درهماً** بعد أن كانت ٢٠٠ مليار درهماً بنهاية العام السابق.
- تحسنت **نسبة القروض للودائع لتصل إلى ٩٦%** بعد أن كانت ٩٩% بنهاية عام ٢٠١٠.
- **تحسنت نسبة كفاية رأس المال لتصل** إلى مستوى جيد حداً بنسبة ٢١.٢%.

وفي معرض تعليقه على أداء المجموعة، قال سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم ، رئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني : "إن النتائج القوية لأداء بنك الإمارات دبي الوطني خلال النصف الأول من عام ٢٠١١ تعكس قوة البنك ونجاحه ، وسوف نمضي قدماً نحو تحقيق الرؤية الطموحة التي تهدف إلى ترسيخ موقع دبي كوجهة مالية وتجارية وسياحية عالمية يشغل فيها بنك الإمارات دبي الوطني موقعا رائدا. وسيوفر ذلك العديد من الفرص الاستثمارية سواء في دولة الإمارات العربية المتحدة أو في المنطقة وسيحقق هدفنا بأن نصبح البنك الرائد وأحد أكبر البنوك في المنطقة وأكثرها نجاحا. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى مقام صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي حفظه الله لثقته الغالية ورؤيته الثاقبة، كما أود أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء الإدارة العليا وجميع الموظفين في بنك الإمارات دبي الوطني على جهودهم المخلصة التي أسهمت في تحقيق هذه النتائج".

وقال السيد ريك بدنر، الرئيس التنفيذي لبنك الإمارات دبي الوطني: "لقد تمكنا من تحقيق نتائج مالية قوية وثابتة خلال النصف الأول من عام ٢٠١١ بتحقيق صافي أرباح عن هذه الفترة بارتفاع ٤٣% مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٠. وهذا لا يعكس فقط الإنجاز الذي حققه بنك الإمارات دبي الوطني في مواجهة التحديات الكبيرة التي واجهها خلال السنوات القليلة الماضية ولكن يؤكد كذلك قدرتنا على الاستفادة من تحسن الظروف الاقتصادية ومضينا على نهج استراتيجي واضح. إن البنك في وضع جيد يساعده على الاستفادة من التحسن الذي يشهده القطاع الاقتصادي المحلي والإقليمي والاستثمار في الفرص المستقبلية ذات القيمة المضافة لمساهمينا".

وقال السيد سوريا سوبرامانيان، المسؤول المالي الرئيسي في بنك الإمارات دبي الوطني: " لقد أثبت النصف الأول من عام ٢٠١١ قدرتنا على تقديم أداء قوي متوافق مع المعلومات التي سبق ونشرناها وعلى التعامل بشكل سريع مع المتغيرات في السوق من خلال حشد جميع الإمكانيات المتاحة تحت تصرفنا، ونتيجة لذلك استمر البنك في تحقيق مستويات قوية من الأرباح التشغيلية على الرغم من استمرارنا في أسلوبنا المتحفظ بشأن تقليص مخاطر الميزانية العمومية".

مليار درهماً	النصف المنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠١١	النصف المنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠١٠	نسبة التغير (%)	الربع المنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠١١	الربع المنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠١٠	نسبة التغير (%)
صافي دخل الفائدة	٣.٣٧٩	٣.٤٥٢	-٢%	١.٧٣١	١.٧٢٣	+٠%
صافي دخل غير الفائدة	١.٤٥٥	١.٤١٨	+٣ %	٠.٨٤٣	٠.٥٩١	+٤٣%
إجمالي الإيرادات	٤.٨٣٤	٤.٨٧٠	-١%	٢.٥٧٤	٢.٣١٤	+١١%
نفقات تشغيلية	(١.٦٣٤)	(١.٥٦٧)	+٤%	(٠.٨٢٦)	(٠.٧٠٤)	+١٧%
أرباح تشغيلية قبل مخصصات انخفاض القيمة	**٣.٢٠٠**	**٣.٣٠٣**	**-٣%**	**١.٧٤٨**	**١.٦١٠**	**+٩%**
مخصصات انخفاض القيمة	(٢.٣٥٠)	(١.٧٤٩)	+٣٤%	(٠.٩٨١)	(١.١٩٣)	-١٨%
أرباح تشغيلية	**٠.٨٥٠**	**١.٥٥٦**	**-٤٥%**	**٠.٧٦٧**	**٠.٤١٧**	**+٨٤%**
إطفاء أصول غير ملموسة	(٠.٠٤٧)	(٠.٠٤٧)	-	(٠.٠٢٣)	(٠.٠٢٣)	-
شركات زميلة	(٠.٤٤٥)	٠.٠١٥	لا يوجد	٠.٠٣٢	٠.٠١٧	+٩٣%
أرباح مكتسبة من الشركات التابعة	١.٨١٣	--	لا يوجد	(٠.٠٢٢)	-	لا يوجد
رسوم الضرائب	(٠.٠١٤)	(٠.٠١١)	+٢٤%	(٠.٠٠٩)	(٠.٠٠٧)	+٢٩%
صافي الربح	**٢.١٥٧**	**١.٥١٣**	**+٤٣%**	**٠.٧٤٤**	**٠.٤٠٣**	**+٨٥%**
نسبة التكاليف للإيرادات (%)	٣٣.٨ ٪	٣٢.٢%	+١.٦%	٣٢.١%	٣٠.٤%	+١.٧%
صافي هامش الفائدة (%)	٢.٤٨ ٪	٢.٥٨%	-٠.١٠%	٢.٥٣%	٢.٥٧%	-٠.٠٤%
ربحية السهم (درهماً)	٠.٣٦	٠.٢٥	+٤٧%	٠.١٢	٠.٠٦	+١٠٤%
العائد على متوسط حقوق المساهمين (%)	١٧.٧ ٪	١٣.٦%	+٤.١%	١٢.١%	٧.٠%	+٥.١%

مليار درهماً	كما في ٣٠ يونيو ٢٠١١	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	نسبة التغير (%)	كما في ٣١ مارس ٢٠١١	نسبة التغير (%)
إجمالي الأصول	٢٨٨.١	٢٨٦.٢	+ ١%	٣٠٠.٣	-٤ %
القروض	١٩٣.٢	١٩٧.١	-٢%	١٩٤.٤	-١%
الودائع	٢٠٠.٥	٢٠٠.٠	+ ٠%	٢١٢.٠	-٥ %
نسبة كفاية رأس المال (%)	٢١.٢%	٢٠.١%	+١.١%	٢٠.١%	+١.١%
نسبة الشق الأول (%)	١٣.٤%	١٢.٨%	+٠.٦%	١٢.٧%	+٠.٧%

إجمالي الإيرادات

استقر إجمالي الإيرادات للنصف الأول من عام ٢٠١١ البالغ ٤.٨٣٤ مليار درهماً إلى حد كبير مقارنة بمبلغ ٤.٨٧٠ مليار درهماً في النصف الأول من عام ٢٠١٠ ومبلغ ٤.٨٥١ مليار درهماً في النصف الثاني من عام ٢٠١٠.

انخفض صافي إيرادات الفائدة للستة شهور المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١١ بنسبة ٢% ليصل إلى ٣.٣٧٩ مليار درهماً بعد أن كان ٣.٤٥٢ مليار درهماً في النصف الأول من عام ٢٠١٠. غير أنه تحسن بنسبة ١% مقارنة بمبلغ ٣.٣٤٣ مليار درهماً في النصف الثاني من عام ٢٠١٠. حقق صافي إيرادات الفائدة على أساس ربع سنوي، في الربع الثاني من عام ٢٠١١ مبلغ ١.٧٣١ مليار درهما بزيادة بنسبة ٥ % عن مستويات الربع الأول من عام ٢٠١١ وكان مستقرا مقارنة بالربع الثاني من عام ٢٠١٠. ويعود التحسن في صافي إيرادات الفائدة بشكل رئيسي إلى مبادرات الإعداد الأمثل للميزانية العمومية والتي زادت هامش صافي الفائدة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١١ ليصل إلى ٢.٥٣ % بعد أن كان ٢.٤١ % في الربع السابق.

وسجل دخل غير الفائدة زيادة بنسبة ٣ % عن العام الماضي لتصل إلى ١.٤٥٥ مليار درهماً في النصف الأول من عام ٢٠١١. ويعود ذلك التحسن بشكل رئيسي إلى زيادة الرسوم المصرفية وأنشطة التمويل التجاري. زاد دخل غير الفائدة في الربع الثاني من عام ٢٠١١ بنسبة ٤٣% و ٣٨ % مقارنة بالربع الثاني من عام ٢٠١٠ والربع الأول من عام ٢٠١١ على التوالي ويعود ذلك التحسن بشكل أساسي إلى تحسن إيرادات الأوراق المالية الاستثمارية.

إجمالي التكاليف

بلغت التكاليف ١.٦٣٤ مليار درهماً في النصف الأول من عام ٢٠١١، بتحسن بنسبة ٤% مقارنة بمستويات النصف الأول من عام ٢٠١٠، وقد تحقق هذا نتيجة تسريع وتيرة الاستثمار في فرص النمو المستقبلية خلال الفترة، وتمت موازنة ذلك جزئياً من خلال عدم احتساب حصة تكاليف نتورك انترناشيونال في الحسابات المالية منذ بداية عام ٢٠١١. ارتفعت نسبة التكاليف للإيرادات في النصف الأول من عام ٢٠١١ بنسبة ١.٦% بالمقارنة مع النصف الأول من عام ٢٠١٠ لتصل إلى ٣٣.٨%، ولكنها أظهرت تحسناً على أساس ربع سنوي لتصل إلى ٣٢.١% في الربع الثاني من عام ٢٠١١ بعد أن بلغت نسبتها ٣٥.٧% في الربع السابق، ويرجع ذلك إلى تحسن زخم ارتفاع الأسعار.

جودة الإئتمان ومخصصات إنخفاض القيمة

شهد النصف الأول من عام ٢٠١١ تحسناً في توجهات جودة الائتمان نتيجة لاستمرار تراجع سعر القروض الجديدة منخفضة القيمة والمخصصات المحددة المطلوبة. إضافة لذلك، تحسنت نسبة القروض منخفضة القيمة بنسبة ١.١% خلال الفترة، ويعود ذلك بشكل

رئيسي إلى عدم احتساب القروض المنخفضة القيمة السابقة للشركات بسبب وضع الصيغة النهائية لإعادة هيكلة التسهيلات وفق شروط تجارية.

ارتفعت رسوم مخصصات انخفاض القيمة في النصف الأول من عام ٢٠١١ لتصل إلى ٢.٣٥٠ مليار درهماً مقارنة بمبلغ ١.٧٤٩ مليار درهماً في النصف الأول من عام ٢٠١٠، ويرجع ذلك أساساً إلى الإضافة المتحفظة لمخصصات انخفاض القيمة بمبلغ ١.٦٠٩ مليار درهماً لتغطية الاحتياجات المستقبلية. وبذلك يبلغ إجمالي تلك المخصصات ٣.٨ مليار درهماً، أو ٢.٤% من الأصول الائتمانية الموزونة المخاطر غير المصنفة. ويشكل هذا الإجمالي زيادة عن نسبة ١.٥% المفروضة من المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ يتعدى ١.٤مليار درهماً.

الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة

خلال النصف الأول من عام ٢٠١١، بلغت استثمارات البنك في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة إستثماراً سلبياً مقداره ٤٤٥ مليون درهما مقارنة باستثمار إيجابي مقداره ١٥ مليون درهماً خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الانخفاض في قيمة استثمارات البنك في شركة الاتحاد العقارية بمبلغ ٥٠٠ مليون درهماً خلال الربع الأول من عام ٢٠١١. إن القيمة الدفترية الحالية لاستثمار البنك في شركة الإتحاد العقارية تبلغ ٧٨٢ مليون درهماً وهي قيمة يراها البنك مناسبة.

خلال الربع الأول من عام ٢٠١١، اكتملت الشراكة الاستراتيجية بين نتورك إنترناشيونال وأبراج كابيتال لتعزيز النمو المستمر لنتورك انترناشيونال وزيادة التوسع الجغرافي لأنظمة الدفع الإلكترونية الخاصة بها والرائدة في السوق. وبموجب بنود هذه الشراكة، التي تمت الموافقة عليها من قبل الجهات التنظيمية المختصة، سوف تمتلك أبراج كابيتال من خلال أبراج فاينانشل تيكنولوجيز هولدنجز ليمتد حصة بنسبة ٤٩ في المائة في شركة نتورك انترناشيونال، والتي كانت في السابق شركة تابعة لبنك الإمارات دبي الوطني يمتلكها بالكامل. نتيجة لهذه الصفقة، تم اعتبار نتورك إنترناشيونال على أنها مؤسسة ذات ملكية مشتركة اعتباراً من بداية عام ٢٠١١، وحققت هذه الشراكة أرباحاً بقيمة ١.٨ مليار درهماً خلال الربع الأول من عام ٢٠١١.

صافي الربح

ارتفع صافي الربح للمجموعة في النصف الأول من عام ٢٠١١ إلى ٢.١٥٧ مليار درهماً، بزيادة بنسبة ٤٣% عن ما تحقق في النصف الأول من عام ٢٠١٠ والذي بلغ ١.٥١٣ مليار درهما. حقق صافي الربح للربع الثاني من عام ٢٠١١ مبلغاً بقيمة ٧٤٤ مليون درهماً، بزيادة بنسبة ٨٥% عن الربع ذاته من عام ٢٠١٠.

قروض وودائع العملاء

بلغت قروض العملاء كما في ٣٠ يونيو ٢٠١١ (بما في ذلك التمويل الإسلامي) ١٩٣.٢ مليار درهما، بتراجع بنسبة ٢% عن مستويات نهاية عام ٢٠١٠.

ووصلت ودائع العملاء كما في ٣٠ يونيو ٢٠١١ إلى ٢٠٠.٥ مليار درهماً، وهي نسبة مستقرة نسبياً قياساً إلى حجم ودائع العملاء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

تحسنت نسبة القروض للودائع أكثر في النصف الأول من عام ٢٠١١ لتصل إلى ٩٦% بعد أن كانت ٩٩% بنهاية عام ٢٠١٠.

رأس المال

استمرت نسبة كفاية إجمالي رأس مال البنك ونسبة ملاءة الشق الأول من رأس المال بالتحسن لتصبح ٢١.٢% و ١٣.٤% كما في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١١ بعدما كانت ٢٠.١% و ١٢.٨% على التوالي في نهاية عام ٢٠١٠. وقد تم موازنة الزيادة في رأس المال، والتي تعود بشكل أساسي إلى الأرباح المحققة خلال النصف الأول من عام ٢٠١١ وإلى إنخفاض بنسبة ٢% للأصول موزونة المخاطر بتوزيع الأرباح لعام ٢٠١٠.

أداء الأعمال

الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات

كان أداء إدارة الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في البنك جيداً خلال النصف الأول من عام ٢٠١١، حيث تمكنت من تحقيق نمو في أعمالها وقاعدة عملائها.

ارتفع حجم إيرادات هذه الإدارة بنسبة ١٢% في النصف الأول من عام ٢٠١١ إلى ١.٨٤٨ مليار درهما من ١.٦٥٥ مليار درهما لنفس الفترة من عام ٢٠١٠، ويعود السبب في هذا إلى تحقيق نمو بنسبة ١٣% في صافي دخل الفائدة، ليصل إلى ١.٣٤٩ مليار درهماً بعد أن كان ١.١٩٢ مليار درهماً، وإلى تحقيق تحسن بنسبة ٨% في دخل الرسوم، ليصل إلى ٤٩٨ مليون درهماً بعد أن كان ٤٦٤ مليون درهماً. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١١، استمرت إدارة الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في التركيز على زيادة الإنتاجية والإيرادات من خلال قيامها بتقديم العديد من المبادرات التي تركز على تحسين الكفاءة في إنجاز المعاملات وخدمة العملاء. ارتفعت التكاليف في إدارة الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات بنسبة ١١% لتصل إلى ٦٨٠ مليون درهماً في النصف الأول من عام ٢٠١١ بعد أن كانت ٦١٣ مليون درهماً في النصف الأول من عام ٢٠١٠، وذلك نتيجة لتسارع وتيرة الاستثمار في فرص النمو. ومع ذلك، حققت إدارة الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات تحسناً في نسبة التكاليف للإيرادات بمقدار ٢.٠% بالنسبة للنصف الأول من العام ٢٠١٠، نتيجة إلى الزيادة المرتفعة في معدل النمو.

استمرت الإدارة الحصيفة للجودة الائتمانية كما استمرت محفظة قروض الأفراد المتعلقة بالتخلف عن سداد الديون المتأخرة في التحسن خلال النصف الأول من عام ٢٠١١، وكان هذا التحسن قد امتد خلال عام ٢٠١٠ كاملاً.

ساهم التركيز المستمر لإدارة الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات على نمو الودائع خلال النصف الأول من عام ٢٠١١، وتحديداً في فئات الحسابات الجارية وحسابات التوفير، في تحقيق نمو بمبلغ ٨.١ مليار درهماً في ودائع العملاء منذ نهاية عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٧٤.٢ مليار درهماً.

ومن أبرز إنجازات النصف الأول، طرح منتجات جديدة، مثل "سمارت سيفر" و"الحماية المضاعفة" لجميع حملة البطاقات، وشهادات الإيداع المترافقة مع عروض شهادات الإيداع الاعتيادية، بالإضافة إلى ربطها بمنتج مهيكل وبرنامج "بون أبيته" الخاص بالمطاعم وطرح خدمة الأعمال المصرفية للسيدات والرزمة الخاصة بالشباب و"ديوا أونلاين"، وبرنامج القيمة المتبقية المضمونة الخاصة بقروض السيارات وأخيراً برنامج استرداد ٥% نقداً من قيمة المشتريات عند التسوق من خارج الدولة. إضافة لذلك، تواصل إدارة الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات توسيع حصتها في سوق بطاقات الائتمان وأدوات الدين عن طريق تقديم منتجات وخدمات مبتكرة.

ازداد توسع شبكة فروع بنك الإمارات دبي الوطني وهي الأكثر انتشارا في الدولة، بعد إضافة ٤ فروع خلال النصف الأول من عام ٢٠١١ ليصل مجموعها إلى ١٠٩ فروع. كما اكتسب البنك المزيد من القدرات الخاصة بالتوزيع من خلال زيادة شبكة أجهزة الصراف الآلي التابعة له بإضافة ١٢ جهاز صراف آلي جديد في مختلف أنحاء الدولة، ليصل عدد أجهزة الصراف الآلي وأجهزة الإيداع الذكي التابعة للبنك إلى ٦٣٣ جهازاً.

الأعمال المصرفية للشركات

في ضوء الظروف الاقتصادية والتحديات المتواصلة التي تعرض لها القطاع المصرفي عالمياً ومحلياً، استمرت الأعمال المصرفية للشركات في تحقيق أداء ثابت. بلغ إجمالي إيرادات هذه الأعمال ٢.١٠١ مليار درهماً خلال النصف الأول من عام ٢٠١١، بانخفاض بنسبة ٥% مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠١٠. أظهرت إيرادات الربع الثاني من عام ٢٠١١ تحسناً بنسبة ٥% لتصل إلى ١.٠٧٧ مليار درهماً بالمقارنة مع الربع الأول من عام ٢٠١١، وهذا ناتج بشكل رئيسي عن ارتفاع رسوم الإكتتاب وإيرادات الصرف الأجنبي.

تراجعت ودائع العملاء بنسبة ٦% منذ نهاية عام ٢٠١٠ لتصل إلى ٨٩ مليار درهماً، وذلك نتيجة لمبادرات الإعداد الأمثل للميزانية العمومية التي اتخذتها الإدارة خلال الفترة. حققت محفظة السلف النقدية زيادة صافية بنسبة ١% خلال الأشهر الستة الأولى من العام نتيجة للانتعاش المتوازن في تعهدات الإصدار الجديدة.

بفضل امتلاكها لحصة ضخمة في السوق تعادل تقريباً خمس أصول الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة، أصبحت الأعمال المصرفية للشركات اليوم في وضع يؤهلها للاستفادة من التحسن المرتقب في النشاط الاقتصادي. استمرت الأعمال المصرفية للشركات بتعزيز جوانب خدمة العملاء ومجموعة منتجاتها من خلال تقديم باقة من المنتجات المصرفية لترسيخ علاقاتها الوطيدة

بعملائها. وتضمن ذلك تحفيز العملاء إلى إستخدام قنوات بديلة مثل "سمارت بيزنس" وتريد أو لاين" وذلك بهدف تعزيز مستوى الكفاءة وخدمة العملاء.

الأسواق العالمية والخزينة

خلال النصف الأول من عام ٢٠١١، وصل إجمالي إيرادات الأسواق العالمية والخزينة إلى ٣٢٨ مليون درهماً، مقارنة بمبلغ ٣٣٤ مليون درهم في النصف الأول من عام ٢٠١٠، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الأرباح على الاستثمارات والإدارة النشطة للميزانية العمومية. تأثرت أعمال التداول سلبا نتيجة التقلبات الحادة وحالات عدم اليقين الناجمة عن التوترات السياسية في الشرق الأوسط، والأزمة المالية الأوروبية والكارثة الطبيعية في اليابان.

تولى التمويل العالمي إدارة الديون بنجاح خلال الربع الثاني من عام ٢٠١١ من خلال استبدال سندات ثانوية ذات سعر فائدة عائم متدرج بقيمة ٣٣٢ مليون دولار أمريكي بالقيمة العادلة المقابلة تستحق في عام ٢٠١٦ مقابل سندات رئيسية جديدة تستحق في عام ٢٠١٨، وترافق ذلك مع إصدار مستمر لالتزامات دين متوسطة الأجل، مما مدد فترات هيكلة التزامات البنك.

واصل سيناريو أسعار الفائدة المنخفضة تأثيره على تقييد قرارات العملاء للتحوط من التعرض لسعر الفائدة، وذلك على الرغم من أن مبيعات الخزينة كانت قد حققت انتعاشاً متوازناً من حيث الطلب على منتجات التحوط للميزانية العمومية بنهاية نصف العام. وعلى نحو مشابه، كان هناك طلب أكبر على المنتجات الاستثمارية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١١. بالتوازي مع انتعاش تدفقات التجارة الإقليمية، أظهرت أعمال الصرف الأجنبي مؤشرات تحسن في أوساط العملاء من الشركات والأفراد.

مصرف الإمارات الإسلامي

وصل إجمالي إيرادات مصرف الإمارات الإسلامي (صافيا من حصة العملاء في الأرباح) للنصف الأول من عام ٢٠١١ إلى ٣٨٧ مليون درهماً، بتحسن بنسبة ٢٠% عن الفترة ذاتها من عام ٢٠١٠. تراجعت حسابات العملاء بنسبة ١٤% خلال النصف الأول من عام ٢٠١١ لتصل إلى ٢١.٨ مليار درهما، بينما انخفض تمويل الذمم المدينة بنسبة ١٢% إلى ١٤.١ مليار درهما منذ نهاية عام ٢٠١٠.

ولقد تم خلال النصف الأول من عام ٢٠١١ إجراء تحسينات مهمة على قاعدة الخدمة المصرفية عبر الإنترنت لمصرف الإمارات الإسلامي، كما تم طرح منتجات جديدة تتعلق بالرهونات للأفراد و بالقروض الشخصية. وقد تم أيضا توسيع شبكة فروع مصرف الإمارات الإسلامي بزيادة فرع في أبو ظبي وفرع آخر في الشارقة، مما أوصل العدد الكامل لفروعه إلى ٣٢ فرعا.

تقنية المعلومات والعمليات

خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١١، استمرت إدارة تقنية المعلومات في المجموعة بتقديم مبادرات مبتكرة وذات خفض للتكاليف، وذلك عن طريق طرح كشوف الحسابات الالكترونية إلى عملائها، فضلاً عن اعتماد تطبيق مركز حفظ المعلومات "سيرفر" الإفتراضي. وهاتان المبادرتان جديدتان في بنك الإمارات دبي الوطني وستساهمان في تقليص التكاليف، والأهم من ذلك، الحد من تأثير البنك على البيئة.

وخلال هذه الفترة، تمكنت إدارة تقنية المعلومات من أن تطبق بنجاح عدداً من الحلول الرئيسية عبر إدارات المجموعة حيث تم في الربع الأول من العام طرح نظام بطاقة الرواتب المدفوعة مسبقاً. وستقدم هذه البطاقة للشركات طريقة آمنة وسهلة للتعامل مع الحل الإلكتروني لإدارة الأجور لتلبية احتياجاتها الخاصة بخدمات دفع الرواتب وفقا للوائح الصادرة عن الحكومة. وفي الربع الثاني من عام ٢٠١١، أنجز البنك بنجاح تطبيق "فيناكل"، وهو النظام الرئيسي للخدمات المصرفية بالبنك، في فرع لندن، بينما تم تطبيق "فين وان"، وهو نظام إدارة قروض الأفراد بالبنك، لعمليات المملكة العربية السعودية. إلى جانب ذلك، تم دعم وتعزيز قدرات الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الاصول من خلال تطبيق نظام إدارة المحافظ "أدفينت". وأخيرا، تم تطوير وتنفيذ نظام لتوزيع الأرباح في مصرف الإمارات الإسلامي.

حافظت تقنية المعلومات في المجموعة بنجاح على شهادة (ايزو ٢٠٠٨:٩٠٠١) للجودة في مارس ٢٠١١. وتصدر هذه الشهادة عن معهد المواصفات البريطاني (بي اس آي)، وهي بمثابة مصادقة من مصادر خارجية على مبادرات التحسين المستمر للجودة والحوكمة داخل الإدارة. وتركز الاهتمام الأبرز على إدارة مستوى الخدمة وتقديم التقارير حول الأداء لمراقبة التطبيقات المستخدمة من قبل العملاء.

واصلت أنشطة العمليات التركيز على زيادة الكفاءة والإنتاجية في مجال المعاملات المصرفية، ويتمحور اهتمام البنك على تعزيز مركزية العمليات المصرفية الأساسية بهدف رفع مستوى الكفاءة والجودة.

<u>ملامح مستقبلية</u>

شهد النصف الأول من عام ٢٠١١ استمرار التحسن في أوضاع الاقتصاد المحلي. وعلى وجه التحديد، أظهرت الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في قطاعات التجارة التقليدية والخدمات اللوجستية والتصنيع والضيافة بوادر انتعاش، بينما استمر قطاع النفط والغاز في الاستفادة من الارتفاع القوي لأسعار النفط والزيادة في الانتاج مقارنة بالعام ٢٠١٠. وفي حين أثرت الاضطرابات الجيوسياسية الإقليمية على الأسواق المحلية خلال الربع الأول، لاسيما مع توجه المستثمرين نحو تقليص التعرض للمخاطر في مختلف أنحاء المنطقة، فقد شهدت الظروف الاقتصادية تحسناً كبيراً في الربع الثاني وسلطت الضوء على دولة الإمارات العربية المتحدة ودبي كملاذ إستثماري آمن نسبياً. بالإضافة لذلك، تحسنت ظروف السيولة المحلية بشكل كبير خلال النصف الأول من عام ٢٠١١، لا سيما

مع النمو القوي الذي حققه نظام الودائع البنكية وتراجع الأسعار ما بين البنوك. وقد انعكست هذه التطورات الأساسية من خلال تقلص فروقات هامش أسعار شهادات الإيداع لكل من أبوظبي ودبي، وهو ما سيساعد في دعم نمو الائتمان خلال الفترة المتبقية من العام.

وقد وضع بنك الإمارات دبي الوطني إستراتيجية واضحة لتحقيق مزيد من العائدات للمساهمين والاستفادة من التحسن المستقبلي الإضافي في النشاط الاقتصادي المحلي. وتستند هذه الإستراتيجية إلى الإعداد الأمثل للميزانية العمومية ودفع نمو الإيرادات والربحية من خلال مبادرات التخطيط الدقيق والمسبق لإستراتيجيات الأعمال وتعزيز مبادرات خدمة العملاء وتطوير الأنظمة والاستثمارات المدروسة في مجالات النمو الرئيسية.

انتهى

ملاحظات للمحررين

الجوائز

- شركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول تفوز بجائزة "أفضل شركة لإدارة الصناديق" من جوائز الإنجاز العربي السنوية ٢٠١١. (يونيو ٢٠١١).
- بنك الإمارات دبي الوطني يفوز بجائزة "أفضل شركة رائدة في مجال العلاقات العامة والتسويق" من جوائز الإنجاز العربي السنوية ٢٠١١. (مايو ٢٠١١).
- جائزة "الامتياز في الخدمات المصرفية الإلكترونية" من معهد جوائز الامتياز في الشرق الأوسط (مايو ٢٠١١).
- جائزة "أفضل بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة للعام ٢٠١١" من جلوبال فاينانس (مارس ٢٠١١).
- فازت شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال بجائزة "أفضل بنك استثماري في دولة الإمارات العربية المتحدة" المقدمة من قبل جلوبال فاينانس (فبراير ٢٠١١).
- جائزة "تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي والمالي" لعام ٢٠١٠ في معرض الشارقة للوظائف ٢٠١١ (فبراير ٢٠١١).
- جائزة "أفضل خدمات مصرفية خاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة" في عام ٢٠١١ من قبل يوروموني (فبراير ٢٠١١).

نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني:

بنك الإمارات دبي الوطني هو من البنوك الرائدة في المنطقة.

يقوم البنك بتقديم أعمال مصرفية متميزة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعه التي تضم ١٤١ فرعاً إضافة إلى ٧٣٠ جهاز صراف آلي وجهاز إيداع ذكي، ويعتبر البنك اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في دولة الإمارات العربية

المتحدة ويقوم بتقديم خدماته في مجال الأعمال المصرفية الإسلامية والأعمال المصرفية الاستثمارية والأعمال المصرفية الخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة.

ويعمل البنك في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر وسنغافورة والمملكة المتحدة وجيرسي (تشانيل أيلاندز) ولديه مكاتب تمثيلية في الهند وإيران. لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الالكتروني على العنوان: www.emiratesnbd.com

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

ابراهيم سويدان

رئيس إدارة الاتصال المؤسسي للمجموعة

بنك الإمارات دبي الوطني

هاتف : ٦٠٩٤١١٣ ٩٧١٤+ / متحرك: ٩٧١٥٠٦٥٣٨٩٣٧+

بن فرانز مارويك

رئيس علاقات المستثمرين

بنك الإمارات دبي الوطني

هاتف: ٢٠١٢٦٠٤ ٤ ٩٧١+/ متحرك: ٩٧١٥٠٦٥٨١٢٤٥+